

**كلمة السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب
في افتتاح الدورة العادية الرابعة 2017-2018
من المدة النيابية الأولى 2014-2019**

الاربعاء 18 اكتوبر 2017

**السيدات والسادة النواب،
ضيوفنا الكرام،**

أودّ في البداية أن أرحب بكم جميعا في هذه الجلسة العامة الافتتاحية للدورة العادية الرابعة من المدة النيابية الأولى لمجلس نواب الشعب.

وتكتسي هذه الدورة أهمية سياسية متميزة لأنها تنطلق وبلادنا تجتاز ظروفًا اقتصادية وسياسية واجتماعية دقيقة، ظروف تتطلب منا إدراك مسؤولياتنا التاريخية المشتركة في تأمين المسار وفي مجابهة التحديات وفي استكمال إرساء مؤسسات الجمهورية الثانية. كما أنّها

تتطلب منا تقييم أدائنا واستعراض ما انجزناه، وتحديد ما يتعين إنجازه فيما تبقى من مدتنا النيابية.

لقد عقد المجلس خلال الدورة السابقة 80 جلسة عامة صادق خلالها على 69 قانون في مقدمتها القوانين المتعلقة بالمخطط ، والمجلس الأعلى للقضاء، والاحكام المشتركة للهيئات الدستورية، والتبليغ عن الفساد، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ، ومقاومة العنف ضد المرأة .

وواصل المجلس ممارسة دوره في مراقبة عمل الحكومة من خلال تنظيم ثلاث جلسات حوار معها، وعبر توجيه 172 سؤال كتابي و 226 سؤال شفاهي، وكذلك عبر الزيارات الميدانية التي بلغ عددها 30 زيارة، فضلا عن جلستين عامتين خصّصتا لجهات الشمال الغربي والوسط الغربي.

ولنا أن نتساءل بهذه المناسبة عن نتائج ممارسة المجلس لدوره الرقابي وعن مال مختلف التوصيات التي وجهها المجلس الى الحكومة. وهو تساؤل اعتقد انه يخالج كلا منكم مما يدعونا مستقبلا إلى دعم هذا الدور الرقابي وتخصيص خلية داخل ادارة المجلس لأكسائه أكثر نجاعة من خلال رصد ظروف تنفيذ القوانين من قبل الحكومة وتقييم تأثيرها على تحسين ظروف عيش المواطنين، إلى جانب متابعة مال المقترحات التي تضمنتها اسئلة النواب وجلسات الحوار مع الحكومة .

السيدات والسادة النواب،

كان دورنا التشريعي متناغما مع مطامح شعبنا كما يظهر ذلك جليا في مضامين مشاريع القوانين التي صادقنا عليها: (التربية والتعليم والشباب: 6 قوانين)، (الصحة والشؤون الاجتماعية: 10 قوانين)، (مكافحة الفساد والإرهاب: 6 قوانين)، (الشؤون المحلية والتنمية المستدامة: 3 قوانين)، (الحقوق والحريات: 3 قوانين)، (الهيئات الدستورية: 4 قوانين)، (الحوكمة والإصلاح الإداري: 33 قانون).

هذه عيئة من منجزنا. لكن هل نحن راضون عنه؟ سؤال يجزنا إلى التقييم المتواصل لأعمالنا. وهدفنا من خلال التقييم ليس تضخيما للذات أو جلد الها، بل هو وقوف عند المنجز، وتخطيط للمتبقي من الأهداف من أجل تحسين الحضور وتحسين الأداء. لذلك لا بد من الوقوف بهذه المناسبة على المسافة التي تفصل بين المهام التي أوكلها لنا دستور البلاد من خلال تجسيم سلطته التشريعية والرقابية، والصورة التي يحملها عنا الشعب التونسي وما تتناقله عنا وعن نشاطنا وسائل الاعلام. وهذا ما يجزنا إلى التأكيد

على أننا مجلس نواب الشعب ولسنا مجلس نواب الاحزاب،
كما اننا نجسم التعددية السياسية والفكرية في المجتمع
التونسي لكننا ننتمي الى وطن واحد وهي تونس كما
اننا نختلف في الرؤى والبرامج لكننا نلتقي في إيماننا
المشترك بوحدة المصير وحرصنا المتواصل على صيانة
المكتسبات والحقوق والحريات التي جاء بها دستور البلاد ،
ومواصلة النمو والازدهار للشعب التونسي.

لذلك فإنه من دورنا جميعا عبر الترفيع في نسق عملنا
والتحسين في آدائنا وحضورنا أن نثبت للجميع أن مجلسنا
في قلب السلطة، إن لم يكن قلبها النابض وعينها الساهرة
وصوتها المسموع.

أريد أن أقول بصوت عال إن خدمة الوطن والشعب لا حدود
لها، ولا رضاء عنها إلا برغبة المثابرة والتوق إلى الأفضل.

نحن إذن مسؤولون جميعا على صورتنا لدى الرأي العام
الذي نود أن يرانا كجنود في خدمة الوطن والشعب. لأن تلك
هي حقيقتنا.

حضرات النواب

من أهم انجازات الدورة المنقضية إحداث الأكاديمية
البرلمانية لتعزيز قدرات أعضاء مجلس نواب الشعب وإطاراته

الإدارية في المجال التشريعي والرقابي والاتصالي وفي مجال اللغات الأجنبية. وقد بلغ المجموع العام لحصص التكوين بالأكاديمية البرلمانية خلال هذه الدورة 34 حصة، إلى جانب تنظيم ثلاثة عشر يوماً دراسياً حول قضايا وطنية هامة شارك فيها، إلى جانب النواب، خبراء وممثلون عن منظمات المجتمع المدني.

وسوف تتعزز تلك الإنجازات بالفوائد المعرفية والتسهيلات التي يوفرها مركز الموارد Centre de ressources، الذي بعثناه صلب هيكل الأكاديمية والذي يتمثل دوره في توفير المعلومات والمعارف اللازمة للسادة النواب في جميع مراحل دراسة مشاريع القوانين.

من أهم الإنجازات كذلك في إطار انفتاح المؤسسة البرلمانية على محيطها، تم وضع منظومة معلوماتية متكاملة من خلال البوابة الالكترونية الجديدة للمجلس تعزز النفاذ إلى المعلومة وانخراط البرلمان في المنظومة الرقمية التي من شأنها أن تساعد على التواصل داخل المجلس وبين جميع مكوناته وخارجه، وبين المجلس ومختلف الأطراف المتابعة لعمله، إلى جانب مزيد التفاعل بين النواب وناخبهم في كل الجهات.

كما دعمنا التعريف بنشاط مجلس نواب الشعب من خلال إصدار الرسالة الإخبارية الشهرية للمجلس، ومن خلال البث الحي للجلسات العامة على الانترنت streaming. ومن

المنتظر أن يشمل ذلك أعمال اللجان في مستهل هذه الدورة.
كما وضعنا المركز الإعلامي منذ ماي 2016 في خدمة
المجلس والنواب واللجان، حيث نظم لفائدتهم حوالي 60
مؤتمرا وندوة صحفية، إلى جانب النشاط اليومي للصحافيين
المواكبين لأنشطة المجلس .

وتقودنا هذه المعطيات إلى تأكيد خيار مجلسنا بخصوص
الانفتاح على المجتمع المدني، عبر مشاركة أكثر من 300
جمعية في جلسات الاستماع في اللجان ومتابعة أشغالها
ومرافقتها للنشاط البرلماني. ونحن نسعى إلى تدعيم هذه
العلاقة التشاركية عبر تكوين لجنة قيادة ممثلة لمختلف
الكتل البرلمانية تعمل على وضع ميثاق شراكة بين
المجلس والمجتمع المدني.

حضرات النواب،

لقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانية من أبرز آليات العلاقات
الدولية مؤكدة دور المجالس البرلمانية في تحقيق التقارب بين
الشعوب خدمة للمصالح والأهداف المشتركة. وقد وظف
مجلسنا نشاطه الدبلوماسي لخدمة مصالح تونس والتعريف
بإنجازاتها وبالتحديات التي تواجهها.

وتجسدت مقارنة توظيف الدبلوماسية البرلمانية لخدمة مصالح البلاد، في التقرير الخاص بحاجيات تونس في التنمية الذي أعدته لجنة الصداقة البرلمانية الأوروبية التونسية والذي نتجت عنه لائحة من البرلمان الأوروبي في سبتمبر 2016 أوصت بتحويل ديون تونس إلى استثمارات، وقد بدأ تفعيلها من قبل عدد من الدول الأوروبية بعد المصادقة عليها من قبل المفوضية الأوروبية هذه السنة.

واغتتم هذه الفرصة لاعبر عن بالغ التقدير لكل من ساهم في هذه الاعمال ولبلوغ النتائج المذكورة ، وأخص بالذكر السيد النائب الاول والسيدة النائبة الثانية لرئيس المجلس وأعضاء المكتب وكافة النواب والاطارات واعوان الادارة البرلمانية .

هذه إشارات لأهم محاور فعاليات أعمالنا خلال الدورة النيابية المنقضية، وسنواصل العمل مستقبلا بفضل دعمكم وتوجيهاتكم من أجل تطوير قدرات مجلس نواب الشعب وإمكانياته من خلال تحسين ظروف العمل ودعم نشاط الأكاديمية البرلمانية ومزيد الاهتمام بمسألة التكوين المستمر، وعبر التوجه نحو إرساء البرلمان الإلكتروني من أجل الاستغناء التدريجي عن استعمال الورق.

ومن أؤكد مهامنا كذلك مواصلة إرساء الهيئات
الدستورية التي نصّ عليها دستور 2014 على غرار المحكمة
الدستورية، والمصادقة على قانون الجماعات المحلية.

حضرات النواب،

سيواصل مجلس نواب الشعب العمل بروح وطنية
مسؤولة، وبعزيمة هادئة ومرتزة على تشييد مؤسسات دولة
تونس الجديدة، فنحن في مرحلة البناء بما تحمله من نجاحات
وأخطاء. والأخطاء التي قد نقترفها أو تلك التي تُنسب إلينا لا
يمكن أن تُحبط عزائمنا، بل علينا أن ندرك أبعادها
ونستثمرها ونعمل على تجاوزها .

كما سنواصل أداء مهمتنا التشريعية والرقابية وتجسيم
القيم والمبادئ الدستورية السامية، مع الوعي التام بأننا في
مرحلة تاريخية حاسمة، مرحلة البناء التي تتطلب طول النفس
وبعد النظر والقبول بإمكانية الخطأ لغياب التقاليد التي
علينا أن نكتسبها ونقرّها مع الحرص على اليقظة المستمرة
والقدرة على الإصلاح والتوق المستمر إلى الأفضل.

أجدد لكم تقديري لكل ما أنجزناه خلال هذه الدورة، ،
واتوجه بالشكر إلى وسائل الإعلام وممثلي المجتمع المدني
الذين رافقوا أعمالنا خلال السنة المنقضية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير تونس وعزتها

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته